فلان كل معلوم يجب كونه ممتازا وهو ظاهر ولا شيء من غير المتناهي بممتاز لان
المتميز عن الشيء منفصل عنه محدود بالضرورة واما ثانيا فلانه يلزم صفات
غير متناهية هي المعلومات لما يلزم من تعدد العلوم بتعدد المعلومات والجواب
عن الاول انا لا نسلم ان كل متميز عن غيره يجب ان يكون متناهيا وان
انفصاله عن الغير يستدعي ذلك كيف ولا معنى للانفصال عن الغير
الا مغايرته له وعن الثاني ما سبق قبله واما الثالث عن الاول بان المتميز
كل واحد منها وهو متناه واعترض بانه اذا كان غير المتناهي معلوما
يجب ان يكون متميزا ولا يكفيه تميز كل فرد واجيب بانه لا معنى للعلم بغير
المتناهي الا العلم باحاده وبهذا يندفع الاشكال على معلومية الجمع اي جمع
الموجودات والمعدومات بانه لا شيء بعد الجميع يعقل تميزه عنه وقد عاب
بان تميز المعلوم انما هو عند ملاحظة الغير والشعور به فحيث لا غير لا يلزم
التميز ولو سلم فيكفي التميز عن الغير الذي هو كل واحد من الاحاد وبهذا
من قال يمتنع علمه بالمعلوم لان كل معلوم متميز ولا شيء من المعلوم بمتميز
والجواب منع الصغرى ان اريد التميز بحسب الخارج والكبرى ان اريد التميز
بحسب الذهن ومنهم من لم يجوز علمه بذاته ومنهم من لم يجوز علمه بغيره
بالشبهة النافية للعلم مطلقا ومنهم الفلاسفة حيث ذهبوا على ما هو المشهور
من مذهبهم بناء على ان العلم مفسر بانه الصورة الحاصلة المساوية للمعلوم
في نفس العالم الى انه يمتنع علمه تعالى عن قولهم علوا كبيرا بالجزئيات على وجه
كونها جزئيات اي من حيث كونها زمانية لحقها التغير لان تغير المعلوم
يستلزم تغير العلم وهو على الله تعالى محال في ذاته وصفاته واما من حيث
انها غير متعلقة بزمان فتعقلها تعقلا بوجه كلي لا بالحقيقة التغير والله تعالى
يعلم جميع الحوادث الجزئية وازمنتها الواقعة هي فيها لا من حيث ان بعضها
واقع الان وبعضها في الزمان الماضي وبعضها في الزمان المستقبل ليلزم تغيره
بحسب تغير الماضي والحال والمستقبل بل علما ثابتا ابد الدهر غير دال على
الازمنة مثلا يعلم ان القمر يتحرك كل يوم كذا كذا درجة والشمس كذا كذا درجة
فيعلم انه يحصل لهما مقابلة يوم كذا وينخسف القمر في اول الحمل مثلا وهذا العلم
ثابت له حال المقابلة وقبلها وبعدها ليس وعلمه كان دلالة بين ولا يكون
بل هو حاضر عنده في اوقاتها ازلا وابدا وانما التعلق بالازمنة في علومنا والحاصل
ان تعلق العلم بالشيء الزماني المتغير لا يلزم ان يكون زمانيا ليلزم تغيره فقال
الامام ان اللائق باصولهم ان الجزئيات كان متغيرا او متشكلا يمتنع ان يتعلق به
علم الواجب لما يلزم في الاول من تغير العلم وفي الثاني من الافتقار الى الالة الجسمانية
وذلك

١٤٠

وذلك كالاجرام الفلكية فانها متشكلة وان لم تكن متغيرة في ذواتها وكالصور والاعراض
فانها متغيرة وكالاجرام العنصرية الكاينة فانها متغيرة ومتشكلة واما ما ليس بمتغير
ولا متشكل كذات الواجب وذوات المجردات فلا يستحيل ان يجب العلم به على
ما تقرره الحكماء من انه عالم بذاته الذي هو مبدأ للعقل الاول بالذات ولا شك ان
كلا منهما جزئي والعمدة في احتجاج الفلاسفة انه لو علم ان زيدا يدخل الدار غدا
فاذا دخل زيد الدار في الغد فان بقي العلم بحاله يعني انه يعلم ان زيدا يدخل غدا
فهو جهل لكونه غير مطابق للواقع وان زال وحصل العلم بانه دخل لزم تغير العلم
الاول من الوجود الى العدم والثاني من العدم الى الوجود وهذا على القديم محال
لا يقال كان الاعتقاد الغير المطابق جهلا نحو الخلو عن الاعتقاد المطابق في
هو واقع لانا نقول لو سلم فذلك لم يعلمه على وجه كلي والجواب ان من
الجزئيات ما لا يتغير كذات الباري تعالى وصفاته الحقيقية عند من يثبتها
وكذوات العقول فلا يتناولها الدليل وتخصيص الحكم بالبعض على ما يشير
اليه كلام الامام انما يصح في القواعد الشرعية دون العقلية ولما انكشف النقض
عن هذا بانه يجوز ان يكون المدعى العام هو انه لا يعلم شيئا من المتغيرات اولا
يثبت الامتناع في الجزئيات المتغيرة بهذا الدليل وفي غير المتغيرة بدليل اخر
او ان يقصد ابطال كلام الخصم وهو انه عالم بجميع الجزئيات على وجه الجزئية
اقتصر الجمهور في الجواب على منع الملازمة مستندا بان العلم اما اضافة او صفة
ذات اضافة وتغير الاضافة لا يوجب تغير المضاف كالقديم يتصف بانه قبل
الحادث اذا لم يوجد الحادث ومعه اذا وجد وبعده اذا فني من غير تغير في
ذات القديم فعلى كون العلم اضافة لا يلزم من تغير المعلوم الا تغير العلم دون
الذات وعلى تقدير كونه صفة ذات اضافة لا يلزم تغير العلم فضلا عن الذات
والقدم اجوب اضرب عن هذا وربما استدل على علمه تعالى بالجزئيات بان
الخلو عنه جهل ونقص وبان كل احد من المطيع والعاصي يلجأ اليه في كشف
الملمات ودفع الملمات ولولا انه ما تشهد به فطرة جميع العقلاء لما كان كذلك
وبان الجزئيات مستندة الى الله تعالى ابتداء او بوسط وقد اتفقت الحكماء على انه
تعالى عالم بذاته وان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ومثل هذا العلم في وجوب
عموم تعلقه بالواجب والممتنع والجائز وفي وحدته وفي عدم تناهي متعلقاته
كلامه اي كلام الله الازلي النفسي القائم بذاته اما وجوب عموم تعلقه
وعدم تناهيه فلما مر سرا واما وجوب وحدته فهو مذهب المحققين
من اهل الحق وبينه امام الحرمين على ما نقله السعد انه الاقرب مما حاصله
ان ثبوت الكلام انما هو بالسمع دون العقل ولم يرد بالتعدد بل انعقد الاجماع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)